

Distr.: General
1 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السابعة (14 - 18 نيسان/أبريل 2008)

يتضمن هذا التقرير استنتاجات وتوصيات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها السابعة المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 14 إلى 18 نيسان/أبريل 2008. وتتألف اللجنة، المنشأة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 45/2001، من 24 خبيراً يعينون بصفتهم الشخصية لمدة أربع سنوات. وقد تناولت اللجنة البنود الموضوعية التالية: (أ) بناء قدرات الحوكمة والإدارة العامة من أجل التنمية، بما في ذلك في حالات الأزمات وما بعد الصراع؛ (ب) خلاصة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة؛ (ج) استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية؛ (د) منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجري في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً في ما يتعلق بالتنمية المستدامة.

واستناداً إلى المناقشة التي جرت بشأن المواضيع المذكورة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس بالنظر في مشروع قرار واعتماده. واحتقلت اللجنة أيضاً بالذكرى الستين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية.

المحتويات

3	الأول - مشروع قرار يوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي
6	الثاني - تنظيم الدورة
6	ألف - مدة الدورة
6	باء - الحضور
7	جيم - جدول الأعمال
7	دال - انتخاب أعضاء المكتب
8	الثالث - موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها
8	ألف - عمل اللجنة
8	باء - بناء قدرات الحوكمة والإدارة العامة من أجل التنمية، بما في ذلك في حالات الأزمات وما بعد الصراع
8	جيم - خلاصة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة
18	دال - استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة
19	هـاء - منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجري في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة
22	واو - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة المقبلة للجنة الخبراء والاستعراض الأولي لمشروع تقرير اللجنة
24	زاي - الاحتفال بالذكرى السنوية الستين

المرفق

26 قائمة الوثائق

الفصل الأول

مشروع قرار يوصى بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي

توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي عن الحوكمة الرشيدة وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة وذلك احتفالاً بالذكرى الستين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية.

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السابعة، وموعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة للجنة وجدول أعمالها المؤقت

إلى قراراته عن الإدارة العامة والتنمية 40/2002 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2002، و 60/2003 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2003، و 3/2005 المؤرخ 31 آذار/مارس 2005، و 55/2005 المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2005، و 47/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006، و 38/2007 المؤرخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2007،

أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة عن الإدارة العامة والتنمية 225/50 المؤرخ 19 نيسان/أبريل 1996، و 213/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001، و 277/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002، و 231/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003، و 55/59 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2004، و 34/60 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005،

أن الدول الأعضاء "تتعترف بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المضطرد وللتنمية المستدامة وللحضاء على الفقر والجوع"،⁽¹⁾

مع التقدير بالعمل الرائد الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية في دعم الدول الأعضاء في إجراء إصلاحات إدارية

(1) انظر قرار الجمعية العامة 1/60، الفقرة 11.

إجراء إصلاحات إدارية وبناء المؤسسات العامة، وتدريب الخدمة المدنية، وإعادة بناء الإدارات العامة في مرحلة ما بعد النزاع خلال الأعوام الستين الماضية منذ إنشائه في عام 1948⁽²⁾ وخاصة بالنسبة للدول الأعضاء التي تحررت من الاستعمار في الستينات،

بأنه رغم تغير ظروف وسياق التنمية والحوكمة، فإن أولويات الإدارة العامة بما فيها بناء القدرات من أجل التنمية وامتلاك زمام التنمية الوطنية لا تزال تشكل قضايا شاملة لها نفس الأهمية الحاسمة بالنسبة لجدول أعمال التنمية المتفق عليه دولياً بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن موضوع بناء القدرات من أجل التنمية الواردة في تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السابعة⁽³⁾؛

الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز قدراتها من أجل الاستفادة بشكل أفضل من مختلف أساليب المعونة⁽⁴⁾ ونشر فهم وتنفيذ "بناء القدرات" باعتبارها مزيجاً حقيقياً من بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية⁽⁵⁾ يقوم بمقتضاه الأفراد والمنظمات والدول والمجتمع ككل بتنمية قدراتهم على إدارة شؤونهم العامة بنجاح والمحافظة على هذه القدرات من خلال وسائل من بينها تشجيع المشاركة العامة في الحوكمة وفي عمليات التنمية⁽⁶⁾، وتسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتعزيز التنمية التي تركز على البشر ومزج سياسات اللامركزية واللامركزية بفاعلية، وإقامة شراكات إقليمية ووطنية مع مؤسسات الإدارة العامة لتقديم التدريب اللازم⁽⁷⁾؛

على أن بناء القدرات يعد أساسياً ولازماً في مجالات إعادة بناء الهياكل الإدارية، وإصلاح الخدمة المدنية، وتنمية الموارد البشرية، والتدريب في

(2) انظر قرار الجمعية العامة 246 (د-3).

24 (E/2008/44).

(4) انظر قرار الجمعية العامة 250/59، الفقرة 30.

(5) انظر E/1997/86.

(6) انظر القرار 3/2005.

44 (E/2003/44).

البشرية، والتدريب في مجال الإدارة العامة، وتحسين الأداء في القطاع العام، والإدارة المالية، والتفاعل بين القطاعين العام والخاص، والتنمية الاجتماعية، وتطوير البنية التحتية وحماية البيئة، والقدرات القانونية والتنظيمية للحكومات، وإدارة وتنفيذ برامج التنمية⁽⁸⁾؛

أن بناء القدرات في مجال الإدارة العامة والحوكمة لم يحظ بصفة دائمة بالاهتمام اللازم، وأن له أهمية خاصة بالنسبة لجميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وللإصلاح والتعمير في مرحلة ما بعد النزاع، وإدارة الكوارث/الأزمات والتأهب لها؛ وأن عمليات بناء القدرات في هذه المجالات تتقاسم عددا من السمات المشتركة الهامة والخبرات المتعلقة بالتفاعل على مستويات عمل في المجتمعات والنظم والمنظمات والأفراد؛ وأنه ينبغي للبلدان الأعضاء أن تتبادل خبراتها بطريقة منهجية وشمولية بقدر أكبر؛

5 - يكرر التأكيد على أنه ينبغي أن ترصد الدول الأعضاء التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل أوثق، وأن تعد قائمة حصر السياسات الإدارية الرشيدة التي نُفذت لدعم هذه الأهداف بما في ذلك القدرات الضرورية وجوانب التنمية المؤسسية والرؤى الاستراتيجية المتعلقة بالخدمة المدنية الحديثة؛ وعلى أن تقوم منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وسائر هيئات الأمم المتحدة المعنية بدعم هذه الجهود؛ وعلى أن تشكل، استمرارية خدمات الإدارة والخدمات العامة وتماسك القطاع العام وإشراك الجماعات المختلفة التي تتعاون في العمل في قطاعات متعددة شروطا مسبقا هامة في ما يتعلق ببناء القدرات من أجل تحقيق الإنعاش وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع؛ وعلى إنه ينبغي إقامة عملية دولية للبحث والتقييم لتحسين استخلاص وتبادل الدروس المستفادة في ما يتعلق ببناء القدرات في حالات الأزمات وما بعد الكوارث؛

إلى الأمانة العامة تعزيز دعمها لبناء القدرات⁽⁹⁾ بما في ذلك في القطاع العام لضمان كفاية الموارد المتاحة والمحافظة على مستويات الموارد الحالية؛

(8) انظر A/50/525.

(9) انظر قرار الجمعية العامة 1/60، الفقرة 22 (و).

الأمانة العامة بأن تركز بشكل مستمر على جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وشبكة الأمم المتحدة الالكترونية للإدارة العامة، وشبكة الابتكاريين، والتقارير العالمية عن القطاع العام، والمنتدى العالمي المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم ودوره المفيد في تيسير مسارات عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن القضايا المتصلة بالحكومة الالكترونية؛

أحدث مرحلة في العمل الذي قامت به لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بشأن مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجال الحوكمة والإدارة العامة عن طريق استعراض التعاريف المقترحة؛

بمدخلات اللجنة المتعلقة بموضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2008، تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالتنمية المستدامة.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - مدة الدورة

1 - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، المنشأة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 45/2001، من 24 خبيرا يعينهم المجلس بصفته الشخصية بناء على ترشيح من الأمين العام. وقد عقدت اللجنة دورتها السابعة في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من 14 إلى 18 نيسان/أبريل 2008.

باء - الحضور

2 - حضر الدورة 19 عضوا من أعضاء اللجنة. وحضر أيضا مراقبون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وغيرها من المنظمات.

3 - وحضر الدورة أعضاء اللجنة التالي ذكرهم: لويس أغيلار بيانويبا (المكسيك)، وعثمان باتوكو (بنن)، وماري - فرانسواز بيشتيل (فرنسا)، وجوسلين بورغون (كندا)، ولويس كارلوس بريسير - بيريرا (البرازيل)، وماريو ب. شيتي (إيطاليا)، وميخائيل ديميترييف (الاتحاد الروسي)، وجيرالدين ج. فريزر - مولكي (جنوب أفريقيا)، وإدغار غونزالس سالاس

(كولومبيا)، وفيرنر يان (ألمانيا)، وطاهر ح. كنعان (الأردن)، وبان سوك كيم (جمهورية كوريا)، وفلورين لوبيسكو (رومانيا)، وخوسيه أوسكار مونتيرو (موزامبيق)، وبريجونو تجيبتوهيريجانتو (إندونيسيا)، وغويندولين آن ويليامز (ترينيداد وتوباغو).

4 - ولم يتمكن الأعضاء التاليين أسماؤهم من الحضور: راشد بن مختار بن عبد الله (المغرب)، وإميليا ت. بونكودين (الفلبين)، وجاربراكودريكا (بولندا)، وأنطوني ماكريديميتريس (اليونان) ووانغ سياوتشو (الصين).

5 - ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة في موقع الشبكة الداخلية للأمم المتحدة (انظر <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan029825.pdf>).

جيم - جدول الأعمال

6 - في ما يلي جدول أعمال اللجنة في دورتها السابعة:

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- 3 - بناء القدرات من أجل التنمية.
- 4 - خلاصة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة.
- 5 - استعراض برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة.
- 6 - منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجري في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً في ما يتعلق بالتنمية المستدامة.
- 7 - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة الثامنة للجنة الخبراء.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

7 - يشغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب الرئيس ونواب الرئيس والمقرر أثناء الدورة الحالية:

:

جوسلين بورغون (كندا)

:

جيرالدين ج. فريزر - مولكيتي (جنوب أفريقيا)

طاهر ح. كنعان (الأردن)

وانغ سياوتشو (الصين)

لويس أغيلار بيانويبا (المكسيك)

رر:

فيرنر يان (ألمانيا)

الفصل الثالث

موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها

ألف - عمل اللجنة

8 - رحب الرئيس في الجلسة الافتتاحية بالخبراء وأعلن بدء الاحتفال هذا العام بالذكرى الستين لبرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية. وأدلى مدير شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بملاحظات افتتاحية. وأبرز أهمية بناء القدرات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن بناء القدرات هو فكرة مركبة ومتعددة الأوجه وطويلة الأجل، وتنفذ في سياق محدد أو بناء على الطلب على حد سواء. ولها أهميتها على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان التي تمر بأزمات أو بمرحلة ما بعد النزاع في تصميم وإقامة مؤسسات عامة فعالة.

9 - وعدّ المدير بعد ذلك بعض المنهجيات الرئيسية التي تدعمها الإدارة ومن بينها أدوات تتعلق بالمساءلة والحوكمة الإلكترونية، والتدريب، وبناء المؤسسات. وأبرز أيضاً الدور الهام الذي تؤديه اللجنة والأمانة العامة في تقديم المشورة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدول الأعضاء فيما يتعلق بتدعيم الإدارة العامة وعمليات الحوكمة في أنحاء العالم. وأعلن المدير أيضاً أن هذه الدورة هي آخر دورة يشارك فيها نظراً لتقاعده بعد خدمة دامت 34 عاماً في الأمم المتحدة.

10 - وشرعت اللجنة في انتخاب أعضاء جدد لمكتبها في عام 2008. ولم يتمكن السيد وانغ سياتوشاد من حضور هذه الجلسة ولكنه يظل نائباً للرئيس. ورشح السيد بيانوبيا نائباً للرئيس عن منطقة أمريكا اللاتينية. ورشح السيد يان مقرراً. ثم أدلى المدير ببعض الملاحظات التنظيمية. وأخيراً، اعتمدت اللجنة بالإجماع جدول الأعمال المقترح لدورتها السابعة.

باء - بناء قدرات الحوكمة والإدارة العامة من أجل التنمية، بما في ذلك في حالات الأزمات وما بعد الصراع

11 - حددت مذكرة الأمانة العامة (E/C.16/2008/2)، وكذلك المدخلات المقدمة من أعضاء اللجنة، الباراميترات العامة لمناقشات اللجنة. وتشديداً على تداخل

العلاقة بين القدرات المؤسسية والبشرية من ناحية، وبين الحوكمة والتنمية من ناحية أخرى، غطت الورقة ثلاثة مستويات لبناء القدرات: مستوى النظم ومستوى المنظمات ومستوى الأفراد. ويعنى بناء القدرات على مستوى النظم بإدارة الانتخابات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة؛ والعمليات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ والتفاعل مع المنظمات الأهلية. أما بناء القدرات على مستوى المنظمات فيشمل التخطيط الاستراتيجي وبناء الشراكات وإقامة الشبكات وبناء وتعزيز العمل الجماعي وتحقيق اللامركزية وتقديم الخدمات. ويشمل بناء القدرات على مستوى الأفراد القيادة الفعالة والتطوير الوظيفي والكفاءة المهنية في إدارة الموارد البشرية والاستجابة لمنظمات المجتمعات المحلية ولفرادى المواطنين.

الدروس المستخلصة في مجال بناء القدرات من تجربة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

12 - أشار، السيد ديميترييف، في العرض الذي قدمه، إلى أن قدرة الاقتصادات الموجهة مركزيا، في مجال الإدارة العامة، وهي قدرة عالية في الأصل، أصبحت أقل أهمية مع بداية الانتقال إلى اقتصاد السوق. ومع أن التقدم المحرز كان متفاوتا، فقد برزت ثلاث استراتيجيات رئيسية لبناء القدرات هي: (أ) المحافظة والتكيف؛ (ب) والتحديث التدريجي؛ (ج) والانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وتفادت البلدان التي اختارت الاستراتيجية الأولى حدوث انخفاض حاد في قدراتها عن طريق المحافظة على بعض عناصر النظام القديم. وعانت المجموعة الثانية من البلدان أكثر ما عانت من تدمير القدرات. وأخيرا، شهدت المجموعة الثالثة من البلدان بناء للقدرات وتدميرا لها أيضا، حيث تفاوت الأداء في مختلف المجالات الوظيفية للحكومة.

13 - وفي تقريبا معظم البلدان التي سبق أن مرت اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، اتجهت الاستراتيجيات الطويلة الأجل تدريجيا نحو إطار عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ورغم إنه نادرا ما كانت مسألة بناء القدرات تشكل أولى الأولويات، فقد كانت النتائج، في حال إيلاء تلك المسألة الأولوية، مذهلة في أغلب الأحيان. وشملت التحديات التي اعترضت بناء القدرات ما يلي (أ) تدني مستوى تنافسية الخدمة المدنية في سوق العمل، (ب)

والتقيد بالأساليب المعتادة والحواجز الثقافية، (ج) والتسييس، (د) ومحدودية قدرات التدريب المحلية وعدم مرونتها، (هـ) والتركيز قبل الأوان على إدارة الأداء عند بداية الانتقال إلى اقتصاد السوق. وتمثلت العوامل الميسرة لبناء القدرات في ما يلي (أ) قوة القيادة؛ (ب) والمساعدات الدولية؛ (ج) والتدريب في الخارج؛ (د) والاستعانة بالمنظمات غير الحكومية والجامعات والشركات الاستشارية كمصادر خارجية.

14 - ورأت اللجنة أنّ العرض سلط الضوء على المسائل الهامة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك أهمية الموقع الجغرافي والتقيد بالأساليب المعتادة، وسائر آليات مواجهة هذه التحديات. وشدد على أنّ ما أشير إلى أنه يشكل تحديات في المنطقة، يعترض أيضا الإدارات العامة في أنحاء أخرى من العالم تمر الاقتصادات فيها بمرحلة انتقالية. ويشكل الدور الهام لتبادل المعارف وشبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة وسيلتان هامتان من وسائل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

15 - ووافقت اللجنة على أنّ التحلي بالأخلاق والافتخار بالخدمة العامة لهما أهمية بالغة في بناء القدرات. ففي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وخصوصا في إطار الانتقال من اقتصاد تتحكم فيه الدولة إلى اقتصاد السوق الحر (بما في ذلك عمليات معينة مثل الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص)، تُلقى على عاتق الدولة مطالب مرهقة. ويُرجَّح أن يفقد القطاع العام موظفيه المدنيين الموهوبين خلال عملية الانتقال هذه، الأمر الذي يمكن أن ينتهي بأن يكون للقطاع الخاص نفوذ مفرط على القطاع العام، وما يستتبع ذلك من زيادة في الصفقات القائمة على الفساد. ورأت اللجنة لذلك أنّه يلزم إيضاح مفهوم 'تضارب المصالح'، مع التشديد على النحو الواجب على عوامل من قبيل تفاوت الأجور بين القطاعين العام والخاص. ويمكن لهذه الاعتبارات وغيرها أن تخفف من حدة الشعور بعدم الافتخار بالعمل في الخدمة العامة، وأن يضع حدا لـ "حالة الإحساس بنقص الجدارة" المرتبطة غالبا بموظفي الخدمة المدنية. وفي هذا الصدد، ستتناول اللجنة في دورتها الثامنة جملة عوامل من بينها عناصر رئيسية شتى من إدارة الموارد البشرية في القطاع العام، كالتدريب والمساءلة والعلاقات بين الحكومة والمواطنين.

16 - وبينما أخذت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاتجاه نحو اعتماد إطار عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن هذه المنظمة نفسها اتجهت إلى التحول من إطار الإدارة العامة الضيق إلى إطار الحوكمة الأوسع. وأصبحت مسألة بناء القدرات في السنوات الأخيرة أيضاً، على النحو الذي أظهرت التطورات الجلية داخل الاتحاد الأوروبي، مسألة تختص بها المنظمات فوق الوطنية.

17 - ووافقت اللجنة على ضرورة وضع إطار لتقييم القدرات واستراتيجيات لبناء القدرات للتغلب على جوانب القصور المحددة. وينبغي القيام بذلك، عن طريق إجراء تقييم نقدي للأداء في الماضي لكل من نظامي الحوكمة العالمي والوطني، لتحديد أفضل الأدوار لكل منها، وذلك استناداً إلى المزايا النسبية والاحتياجات الخاصة لتعزيز القدرات الوطنية في شتى القطاعات وبمختلف الدرجات.

بناء القدرات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

18 - أبرز السيد بن عبد الله، في العرض الذي أعده وقدمته الأمانة العامة، على الأسباب الكامنة وراء الفشل الجزئي أو الكلي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحدد العرض الحلقات المفقودة في عملية تحقيق هذه الأهداف هي بنجاح في ما يلي (أ) التنسيق، (ب) والمشاركة، (ج) وتبادل المعارف والخبرات. ويقتضي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بوصفها مشروعا للتحول الاجتماعي، وجود دول قادرة لديها برامج لتنمية القدرات تتضمن عمليات من قبيل تنمية القدرات الوطنية لتحديد الأهداف، ووضع الاستراتيجيات، ورسم خطط العمل، وإعداد السياسات والبرامج الملائمة وتطبيقها، وتصميم الأطر التنظيمية والقانونية، وإقامة الشراكات وإدارتها، وتهيئة بيئة مؤاتية للمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد تشمل العوامل الأخرى المتصلة ببرامج بناء القدرات على ما يلي: (أ) إعادة توزيع السلطة في المكاتب التنفيذية، (ب) وتمكين نُخب جديدة وتشجيع شركاء جدد؛ (ج) واستنهاض الطبقة السياسية لتحقيق أهداف طويلة الأجل؛ (د) ومعالجة مقاومة التحول الاجتماعي وما يخلفه من آثار مزعزة للاستقرار.

19 - وخلص العرض إلى أنّ الأهداف الإنمائية للألفية لا تتحقق بحلول الموعد الأقصى المحدد لها وهو عام 2015. وأعاد تأكيد الدور الحاسم الذي يضطلع به بناء القدرات وتنميتها في تحقيق التنمية المستدامة، والحاجة إلى مواصلة البحوث وعمليات التقييم الميدانية والتعلم. وأخيرا دُعي المجتمع الدولي إلى مواجهة التحدي المتمثل في تكييف مضمون المواد التعليمية وعمليات التعلم بما يلائم احتياجات أصحاب الشأن بمختلف فئاتهم.

20 - وعلقت الأمانة العامة على العرض وحصرت النقاش في إطار أربع نقاط أساسية هي: (أ) الحوكمة العالمية وأثرها في الحوكمة الوطنية، وتأثيرها ذو الشقين المتمثل في تناقص الحيز المتاح للدول في مجال السياسة العامة نتيجة للعولمة، وفي استراتيجيات تحقيق النمو التي تؤثر في مؤسسات الإدارة العامة؛ (ب) والانتقال من الإدارة العامة الجديدة إلى الحوكمة العامة الجديدة؛ (ج) والأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها إحدى وسائل التحول الاجتماعي، المشتمل على النمو المتمحور حول الإنسان، وتكوين قوى قيادية جديدة، والقدرة على ابتداء طرق تفكير جديدة والدور العام لمعاهد التدريب، بما فيها المؤسسات التعليمية والجامعات، (د) ودور الدستور في تحديد شكل الإدارات العامة.

21 - ووافقت اللجنة على ضرورة اعتبار الأهداف الإنمائية للألفية فرصة هامة لتناول دور التغييرات الشاملة في تعزيز التحول الاجتماعي، إلا أنه لا يمكن النظر إلى هذه الأهداف بمعزل عن السياسات والإنجازات الاقتصادية. ووافقت اللجنة على أنّ النمو الاقتصادي مهم في تحقيق الأهداف المذكورة، لكن الانشغال بالنمو الاقتصادي لا ينبغي أن يؤدي إلى خطر تضائل سلطة الدولة، لأن القدرات الخاصة بالدولة تشكل عاملا لا بد منه لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على حد سواء. وسلط النقاش الأضواء أيضا على التمييز بين قدرات القطاع الخاص وقدرات المجتمع المدني، حيث تضطلع التشريعات الحكومية والأطر التنظيمية بدور أساسي. كما نوقش الفرق بين القدرات السياسية والدستورية من جهة (مثل تنظيم حوار ديمقراطي بشأن مستقبل مشترك) والقدرات الإدارية من جهة أخرى (مثل تحديد الأهداف السياسية وتحقيقها وتقييمها). وأخيرا، جرى التشديد على الدور الحيوي الذي تضطلع به القيادة السياسية في مجال التوعية بأهمية بناء القدرات.

22 - والخلاصة هي أنه لا يمكن النظر إلى القدرات السياسية والإدارية، كل منهما بمعزل عن الأخرى، ويتعين تنميتها معا. وتُشدّد أيضا على أنّ التدريب الكافي (الذي يغطي القواعد والأدوات الرسمية معا)، ومدوّات السلوك الأخلاقي والمناسب، والفهم المعياري والمعرفي المشترك لماهية المسائل الهامة وكيفية معالجتها، هي أمور في غاية الأهمية. وأشارت اللجنة إلى ضرورة حدوث "تحول في طريقة التفكير"، بما في ذلك تغيير الخطاب الفكري، وجعلها قابلة للتكيف مع كل واقع. وفي هذا الصدد، رُبطت النهج الإقليمية وتصنيف البيانات، من أجل تقديم التقارير المرحلية ورصد النتائج، بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

بناء القدرات لإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع

23 - أشار، السيد مونتيرو الذي قدم العرض، إلى أن إعادة إنشاء نظم للحكومة ومؤسسات للإدارة العامة ذات مصداقية بعد انتهاء النزاعات العنيفة تصب في مصلحة جميع أصحاب الشأن. وللنجاح في تحقيق ذلك، يتعين الإبقاء على روح الجماعة نابضة بالحياة في الخدمة العامة، دون أي إضاعة لها من حيث عناصر الثقافة والمعايير والنهج الملازمة لتنظيم وظائف الدولة.

24 - وتتيح بيئة ما بعد النزاع فرصة هامة لإعادة تكوين نظام الإدارة العامة لأن بإمكان السلطة الجديدة اغتنام الفرصة لتجديد الخدمة العامة وتحديثها، والأهم من ذلك كله إعادة تحفيزها للالتزام مجددا بتحقيق الصالح العام. ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات المتبعة لإعادة البناء هذه السعي إلى تحقيق تغييرات هيكلية جذرية. وتضم هذه التغييرات تلبية حاجات المواطنين وفي الوقت نفسه رسم مستقبل مشترك استنادا إلى عمليات قائمة على المشاركة العميقة بين الفرقاء الذين يتعين عليهم التغلب على الشعور بانعدام الثقة والعداوات الشرسة.

25 - ومن المهم للغاية في مرحلة إعادة البناء دمج مجموعات المعارضة مجددا في النظام السياسي الجديد. ومع مشاركة النزاعات العنيفة على الانتهاء، من المجدي استخدام آليات للحوار وعمليات مشتركة أخرى، بحيث يتسنى مناقشة نماذج بديلة لإعادة البناء. وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون إقامة مراكز للبحوث والسياسات والتدريب مفيدة في تمكين الفرقاء من الإعراب عن مصالحهم بطرق تؤدي إلى التعاون. وبشكل خاص، يتعين

لعمليات البحوث وصياغة السياسات وأن تصنف البيانات لفهم خطورة حالة الفئات الضعيفة بتفاصيلها، ولتعزيز مراعاة الشواغل الجنسانية وسائر شواغل الأقليات في مجموعة مسائل الحوكمة والإدارة العامة بأكملها.

26 - ويتعين مراعاة الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة (مثل ضحايا العنف، واللاجئين والمشردين داخليا، والنساء، والسكان الأصليين والفئات الأكثر حرمانا) ومنحها فرصة التعبير عن آرائها وأخذها بقوة في الاعتبار عند رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات لتذليل الصعوبات المرتبطة بها.

27 - وتتيح المرحلة الانتقالية بعد النزاع فرصة لتصحيح أوجه الخلل أو المخالفات في نظم الحوكمة والإدارة العامة بعدد من الوسائل منها: (أ) معالجة حالات اللامساواة؛ (ب) وبناء قدرات موظفي الخدمة العامة لأداء مهام جديدة ذات صلة بالمرحلة الانتقالية بعد النزاع؛ (ج) وإعادة ترسيخ الهوية الوطنية والولاء والتضافر الاجتماعي. ويتعين أن تكون جميع عمليات إعادة البناء، بما فيها تطوير الدستور، تشاركية وشفافة قدر الإمكان لاستعادة ثقة المواطنين في المؤسسات وسلطة الدولة. ويجب أن يشارك المواطنون في جميع عمليات تكوين رؤية وطنية تنطوي على فهم مشترك للمهام والتحديات.

28 - ولا بد أن يؤدي اعتماد نهج متكامل ومتسق لإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع إلى تعزيز الخدمة العامة بنطاقها الأوسع وفي الوقت نفسه تحويل قطاعي العدل والأمن لغرس مجموعات متناسقة من القيم والمبادئ والممارسات فيهما. وعلى المنوال نفسه، يقتضي التدريب في قطاع الخدمة العامة كله اعتماد نهج مؤسسي "كلي" لا يستهدف مستويات معينة من المؤسسات دون سواها. وفي هذا الصدد، يلزم تفادي نهج الفائز يحصد كل شيء. فينبغي إشراك أعداء الأمس ومناصرهم في النظام السياسي والاقتصادي الجديد. ويلزم الإقرار بأن استمرارية الخدمة العامة واتسامها بالكفاءة المهنية هما في غاية الأهمية ولا بد منهما لتعزيز المصلحة العامة.

29 - وعندما يؤدي انهيار الدولة إلى اشتداد حدة الولاء لجهات دون وطنية، لا يمكن لتسوية الخلافات بين هذه الولاءات أن تدوم إذا حُصرت في تغيير توزيع السلطة السياسية والاقتصادية بين قطاعات معينة، سواء أكانت اجتماعية أم عرقية أم دينية أم إثنية. بل إن تسوية الخلافات هذه تستلزم بالأحرى دولة تم إصلاحها يتم فيها الدخول في عهد اجتماعي جديد بين الدولة

وبين جميع المواطنين يستند إلى عدم التمييز بين هؤلاء المواطنين وإتاحة الحرية لهم لوضع الأفكار الفردية الخلاقة موضع التطبيق عن طريق التفاعل والتشارك والتلقي والموافقة على التأثر بالآخرين.

30 - ورغم أن الآليات المؤقتة قد تكون ضرورية، فإن عملية إعادة البناء ينبغي أن تتمحور حول مؤسسات البلد واستقرار تلك المؤسسات، لا حول الأجهزة الدولية المعنية بالعملية الانتقالية. وينبغي أن يركز دور المجتمع الدولي على تعزيز المؤسسات العامة والاستعانة بالاختصاصيين والخبراء الوطنيين. وتولي البلد زمام أموره بنفسه يجب أن ينبع ويُنفَّذ ويوجَّه من الداخل. غير أن التركيز المبالغ فيه على الجوانب السياسية للعمليات الانتخابية والبرلمانية قد يتم على حساب نظم الإدارة العامة، ويلزم لذلك موازنة مختلف جوانب العملية بدقة وتناول كل منها على حدة.

بناء القدرات في مجال إدارة الكوارث والتأهب لها

31 - لاحظ السيد تجيبنتو هيريجانتو الذي قدم العرض أن الكوارث المتلاحقة، الطبيعية منها وتلك التي من صنع الإنسان، التي عانت منها إندونيسيا في الأعوام الثلاثة الأخيرة قد تمخضت عن دروس قيمة في مجال إدارة عمليات التعافي عقب الكوارث. وصنف الأخيرة في ثلاث مراحل هي (أ) مواجهة الطوارئ؛ (ب) وإعادة التأهيل وإعادة البناء، (ج) والتعافي المستدام في الأجل الطويل. وأوصى بإنشاء نظم إدارية مختلفة لكل مرحلة، واقترح أيضا مخططات إدارية لمختلف أنواع الكوارث وكذلك لضحاياها. وبصفة عامة، شدد على الدور الهام للحكومة المركزية في مجالي صياغة السياسات والدعم المالي في مرحلتي الإصلاح وإعادة البناء، جنبا إلى جنب مع تعزيز مواز للحكومات المحلية والمجتمعات في التوعية وكفالة المشاركة الشاملة للجميع.

32 - ووافقت اللجنة على أنه نظرا للزيادة غير العادية في عدد الكوارث الطبيعية، بما فيها الأعاصير، والفيضانات، وموجات التسونامي، وفترات الجفاف الطويلة والزلازل، وما شابه ذلك، فقد برزت إدارة الكوارث كمجال لاهتمام الإدارة العامة، وهي تواجه تحديات مشابهة لتحديات إعادة البناء في حالات ما بعد النزاع. وبالتالي فمن الممكن أن يجري تبادل المعارف بين

هذين المجالين. وينبغي أن تكون فكرة تنمية القدرات قابلة للتطبيق في مجالي الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان على حد سواء.

33 - ولاحظت اللجنة أيضا أن من الضروري تعزيز القدرات التنظيمية للدولة، فيما يتعلق باتقاء الكوارث والتأهب لها وإدارتها. وبالتالي فمن الأهمية بمكان القيام، ليس فقط بالتقييمات اللاحقة للكوارث، بل أيضا القيام بإدارة المخاطر. وينبغي لهذه الأنشطة أن تغطي التأهب وتقليل الأثر فضلا عن إجراء تحليلات مقارنة لإدارة الكوارث في البلدان التي تراكمت لديها الكثير من الخبرات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يركز بناء القدرات في مجال إدارة الكوارث على إدارة المخاطر فحسب، بل أيضا على المبادرات المرتبطة بالإطار الأوسع للتنمية.

34 - ووافقت اللجنة على ضرورة فحص التشريعات والمعايير الحالية المتعلقة بالتأهب للكوارث. وفي ذات الوقت، ينبغي أن تتسم السياسات المالية بالمرونة، وبالقدرة على إدماج أنظمة تمويل خاصة، بوسائل تشمل على سبيل المثال الضرائب، وصناديق الاستثمار، والمنح والإعانات. ومن الضروري في مجال إدارة مخاطر الكوارث تحديد صلاحيات ومسؤوليات وسلطات اتخاذ القرار في كل من الحكومات المركزية والمحلية. ويلزم تنسيق رأسي وأفقي على حد سواء بين كيانات القطاع العام. وعلاوة على ذلك، فمن الضروري تنمية القدرات الوطنية على إشراك الجهات المانحة الدولية وتنسيق موارد المعونة الدولية.

35 - ورغم أن بناء القدرات في القطاع العام ضروري فإن ذلك لا يكفي في مجال إدارة الكوارث. ويُعد التنسيق مع القطاع الخاص، والتضامن مع القطاع الثالث والتعاون معه، من الأمور ذات الأهمية البالغة. وسيؤدي هذا التنسيق إلى تعزيز ومساعدة المناطق المتضررة من الكوارث، والاستثمار فيها فضلا عن خلق فرص العمل. ويصح ذلك أيضا في مجال المشاركة المجتمعية وعمليات المساءلة عن الموارد المالية المخصصة لإدارة الكوارث.

36 - وينبغي أخيرا دراسة الاستعانة بأفراد الجيش في دعم السلطات المدنية لحين حلول الوقت الذي تنتفي فيه الحاجة إلى وجودهم.

التعليقات والاستنتاجات العامة للجنة

37 - تمثلت الاستنتاجات الرئيسية للجنة فيما يتعلق بجميع المواضيع الفرعية المدرجة ضمن بناء القدرات في الآتي: (أ) تلزم توعية أقوى بأهمية بناء القدرات من جانب كل من الأمم المتحدة والدول الأعضاء؛ (ب) رغم أن بناء القدرات لم يكن أولوية قصوى عند العديد من البلدان لكن عندما تركز الحكومات على تنمية القدرات، فيمكن للتقدم أن يكون سريعاً وملحوظاً، (ج) ويتعين على الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي جعل بناء القدرات من الأولويات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن أجل إعادة البناء بعد انتهاء النزاع ومن أجل إدارة الكوارث والتأهب لها.

38 - ونظراً لأهمية السياق والتمسك بالأساليب المعتادة في تنمية القدرات، فيتعين على اللجنة الاضطلاع بعملها بالإفادة من الخبرات المكتسبة من حالات معينة. وتستطيع بهذه الطريقة استخلاص استنتاجات نظرية وعملية على حد سواء بشأن بناء القدرات. وعلى المستوى القطري، يُعتبر امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني عاملاً أساسياً في عملية بناء القدرات. وعلى ذلك، فإن بناء القدرات ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من أهداف البرامج الحكومية للتنمية عموماً. أما على المستوى الدولي، فالاتجاه السائد في مجال بناء القدرات ينحو بعيداً عن الإطار الضيق للإدارة العامة والتنظيم العام صوب الإطار الأوسع للحوكمة وبناء القدرات. ويشمل المفهوم الأخير قدرات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتفاعلاتها مع بعضها البعض.

39 - وينبغي لذلك أن يشمل بناء القدرات مستوى المجتمع (قدرات القطاع الخاص والمجتمع المدني، التي تعتمد على الإطار العام القانوني والتنظيمي وعلى نظام دولة قادر على الأداء). ومستوى النظم (القدرات السياسية والديمقراطية والدستورية)، ومستوى المنظمات (قدرات المنظمات السياسية والإدارية وتفاعلاتها)، ومستوى الأفراد (قدرات النخبة والمسؤولين السياسيين والإداريين).

40 - وتُعد القيادة السياسية ذات أهمية فائقة في كافة هذه المستويات. وتكفل الإجراءات الحاسمة التي يتخذها القادة والمكرسة لبناء القدرات ترجمة

السياسات إلى نواتج فعالة في المؤسسات العامة، والدولة والمجتمع. وتعتمد القيادة الفعالة نفسها على السمات الشخصية، والسلوكيات، والقيم والمعتقدات التي تشمل، ضمن صفات أخرى، الأمانة، والانفتاح، ومهارات اتصال عالية التطور، والمرونة والالتزام والحماس والتعاطف، والالتزام بالمساواة والعدالة الاجتماعية، والشفافية. وتلزم قيادة سياسية من أجل تحديد المسائل والتحديات الرئيسية التي تواجه بناء القدرات في سياق معين. وتعالج القيادة الفعالة والخلاقة هذه التحديات من خلال إقامة التحالفات وبناء الثقة.

توصيات في مجال بناء القدرات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

41 - أوصت اللجنة أن يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد للدول الأعضاء على ضرورة رصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيشمل هذا الإبلاغ العلني للمواطنين، بما في ذلك أهداف محددة زمنياً وخطط عمل وطنية/دون وطنية، كلما اقتضى الأمر ذلك. وسيستلزم هذا الإبلاغ العلمي للمواطنين مساءلة القادة المنتخبين والموظفين الحكوميين المختصين بشكل مشترك عن النتائج.

42 - وأوصت اللجنة أن يشمل الإبلاغ المدعم بالأدلة على الصعيد الوطني مجموعات من البيانات المصنفة حسب الفئات الاجتماعية ذات الصلة من قبيل نوع الجنس، ومستويات الدخل، الفئات العمرية والجوانب دون الوطنية. فعلى سبيل المثال، يمكن تطبيق ونشر الممارسات الفضلى والأساليب الابتكارية المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني التي تتبعها مختلف الوزارات والمنظمات، من خلال البيانات المصنفة. وبهذه الطريقة، سيؤدي التبادل الفعال للمعلومات القائم على البيانات والأهداف التي يمكن مقارنتها إلى التعلم الفعال والتكرار الناجح.

43 - وأوصت أن يحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء على أن تُجري حصراً للسياسات والممارسات الإدارية الجيدة، المطبقة من أجل دعم الأهداف الإنمائية للألفية. وسيشمل هذا الحصر القدرات الضرورية، وجوانب التأهب المؤسسي والرؤية الاستراتيجية المتعلقة بالخدمة المدنية الحديثة. وطلبت اللجنة من منظومة الأمم المتحدة ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الهيئات المهتمة، تقديم الدعم لهذه الجهود.

توصيات من أجل بناء القدرات على إعادة البناء بعد انتهاء حالات النزاع

44 - كما هو الحال في مجالات أخرى، يتعين القيام بإعادة بناء الإدارة العامة في بيئة ما بعد انتهاء حالات النزاع وذلك على مستوى النظم والمجتمعات (بناء الدولة، والمشروعية، والقيادة) وعلى مستوى المنظمات، وعلى مستوى الأفراد (منظومة قيم القطاع العام، والمواطنة والثقة والولاء). وفي الواقع، ينبغي أن تبدأ إعادة البناء، إن أمكن، حتى قبل انتهاء النزاع. وينبغي أن تدرج الأمانة العامة في تقريرها القادم عن القطاع العام في العالم، الدروس المستفادة من حالات الإصلاح وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع.

45 - وعلى مستوى النظم، يشمل بناء القدرات العناصر الأساسية لبناء الدولة بما في ذلك المشروعية، والتضافر الاجتماعي، وقيمة المواطنة، والاتساق بين النظم التقليدية والحديثة، والمشاورات مع أصحاب الشأن الجديرين بالثقة من قبيل الأعضاء البارزين المقيمين في الخارج في الشتات، والمصالحة.

46 - وعلى مستوى المنظمات، ينبغي أن ترمي إعادة بناء الإدارة العامة إلى استمرار الخدمات الإدارية، وتماسك القطاع العام، وإشراك مختلف المجموعات. ويعد وجود قطاع عام عامل، ويقدم بفعالية الخدمات العامة الضرورية، عنصراً هاماً في كفالة مشروعية الدولة.

47 - وعلى مستوى الأفراد، تلزم قيادة سياسية لتوجيه العمليات من أجل المشاركة في كافة جوانب إعادة بناء الدولة. وينبغي لهذه العمليات بناء فهم مشترك، وتنمية الوعي بحقوق المواطنين ومسؤولياتهم، وإيجاد بيئة مؤدية إلى المصالحة، وتطوير عمليات اتخاذ القرار التي تعيد تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة. ويُعد تدريب الأفراد في مجال بناء فهم جديد وعام ومشارك للمؤسسات السياسية والاجتماعية، والتنمية الاقتصادية وإعادة البناء، أمراً ذا أهمية بالغة. وينبغي للمجتمع الدولي تدعيم المؤسسات العامة والقادة وتعزيز تركيز المؤسسة "الكامل" على التعليم والتدريب.

48 - ينبغي، بقدر الإمكان، تحديد نُظم للإنذار المبكر بالصراعات المستقبلية وإقامة آليات للقضاء على مصادر النزاع.

توصيات من أجل بناء القدرات في مجال إدارة الكوارث واثقائها

49 - ينبغي للدول الأعضاء عقب وقوع الكوارث أن تجري تقييمات وبحوث لما بعد الكارثة، من خلال وسائل من قبيل إعداد تقارير شاملة. وينبغي للدول الأعضاء أن تجعل هذه التقارير متاحة للجمهور، بغية تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المخصصة لإدارة الكوارث. وينبغي أن تصبح إتاحة التقييمات والبحوث للجمهور بشأن التدخلات التي تعقب الكوارث من المعايير الدولية للتميز في مجال إدارة الأزمات. ومن الممكن أن تجرى التقييمات لكل بلد على حدة أو من خلال استعراض الأقران أو غير ذلك من الوسائل. وتستطيع الدول الأعضاء، بهذه الطريقة تبادل المعلومات عن الممارسات الفضلى والتعلم من بعضها البعض في مجال إدارة مخاطر الكوارث.

50 - وينبغي للدول الأعضاء أيضا في هذا المجال، تنمية القدرات على مستوى الأفراد من خلال تدريب موظفي الحكومة في مجال إدارة الكوارث.

51 - ولما كانت إدارة الكوارث ميدانا جديدا في الإدارة العامة، فينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن توسع من نطاق أنشطتها في هذا المجال، ويشمل ذلك النهج المتبعة في المجتمعات المحلية. وينبغي أيضا لتلك الإدارة أن تشرع في إعداد "مجموعة معلومات دنيا" لمسؤولي الإدارة العامة تتناول المسائل ذات الصلة بإدارة الكوارث.

52 - وينبغي للأمانة العامة أن تدرس جدوى إنشاء فريق عامل أو فرقة عمل بالاشتراك مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، (بما فيها لجان الأمم المتحدة الفنية ذات الصلة) في ميدان إدارة الكوارث. وتستطيع اللجنة، من خلال هذا الفريق العامل، أن تعمل على تحسين الوعي العالمي بشأن إدارة الكوارث داخل الإدارات العامة، ومواجهتها على نحو شامل للإدارات العامة.

جيم - خلاصة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة

53 - سلطت الورقة التي أعدتها اللجنة (E/C.16/2008/3) الضوء على العمل الذي تم بشأن خلاصة المصطلحات منذ الدورة السادسة للجنة.

54 - ووصف السيد شييتي، رئيس الفريق العامل المعني بالمصطلحات الأساسية للأمم المتحدة في مجالي الحوكمة والإدارة العامة، التقدم المحرز حتى اليوم في إعداد الخلاصة. وطلب من اللجنة أن تناقش وتتوصل إلى اتفاق بشأن قائمة المصطلحات الأولية المقترحة التي يتعين وضع تعاريف لها قبل انتهاء ولاية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة الحالية في عام 2009، وما إذا كانت صيغة التعاريف التي اقترحها رئيس اللجنة تستوفي المعايير التي سبق اعتمادها، على سبيل المثال، النموذج (ج) (تعريف مختصر، على أن يعزز بمواد مرجعية منشورة على الموقع الشبكي). وذكر الرئيس أن مسردا من هذا النوع سيكون إسهما قيميا يخدم أوساط الإدارة العامة الدولية.

55 - وهنأت اللجنة السيد شييتي على العمل المنجز حتى الآن وأكدت من جديد على أهمية مسرد من هذا النوع. وبالإضافة إلى توضيح المصطلحات التي كثيرا ما تكون متعارضة ومعقدة، فمن الممكن أيضا أن يستخدم هذا المسرد كأداة لإذكاء الوعي بمسائل الحوكمة والإدارة العامة. وناقشت اللجنة مزايا البدء بمسرد "مغلق" للمصطلحات مقارنة بإعداد مسرد "مفتوح" على الموقع الشبكي. وأشار الرئيس إلى أن المسرد هو عمل قيد الإنجاز، وبالتالي فهي "مفتوح" بهذا المعنى.

تعليقات واستنتاجات اللجنة

56 - نظرا لولاية اللجنة المحدودة، فقد وافقت على البدء بعدد من المصطلحات المختارة من القائمة المقترحة، على أن يكون مفهوما أن القائمة يمكن أن توسع في مرحلة لاحقة عن طريق أعضاء اللجنة أو عن طريق إسهامات من مصادر أخرى. ووافقت اللجنة على أهمية تصنيف المصطلحات في مجموعات، وذلك لأسباب مفاهيمية وعملية على حد سواء.

57 - ووافقت اللجنة على طرائق العمل المقترحة. وأكدت من جديد فائدة قيام رئيس الفريق العامل بتقديم عرض عن الموقع الشبكي لمسرد المصطلحات المزمع إعداده على شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة في الدورة القادمة للجنة في عام 2009. وبعد فراغها من تحديد اتجاه العمل، فمن المتوقع أن تنتقل مشاركة اللجنة إلى رصد التقدم الجاري إحرازه.

دال - استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية

58 - قدمت الأمانة العامة المذكرة (E/C.16/2008/4)، التي سلطت الضوء على أنشطتها في عام 2007 في إطار برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية. وعُرضت الأنشطة تحت خمس فئات رئيسية هي: (أ) معيارية؛ (ب) تنسيقية؛ (ج) تحليلية؛ (د) تبادل الممارسات الفضلى؛ (هـ) والتعاون التقني. وعُرضت كذلك الأنشطة الرئيسية المتوخاة في فترة السنتين الحالية 2008-2009. وقدم كذلك إلى اللجنة إطار العمل الاستراتيجي للفترة 2010 - 2011 لاستعراضه ويشمل ذلك أهداف البرنامج، واستراتيجيته وإنجازاته المتوقعة.

تعليقات اللجنة واستنتاجاتها

59 - وافقت اللجنة على الصياغة التي أعدت للإطار الاستراتيجي المقترح للفترة 2010-2011 بشأن البرنامج. كما علقت على تقرير الأمين العام عن تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات المتصلة بالأنشطة الإنمائية، والتقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2008-2009 (A/62/708). وفي هذا الصدد، وجدت اللجنة أن هناك على ما يبدو نقص في الموارد اللازمة لتحقيق النتائج المتوخاة ضمن الإطار الاستراتيجي. وطلبت أيضاً إجراء استعراض لدور البرنامج في إعداد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، نظراً لأن هذا الأمر يبدو وكأنه يقع خارج نطاق ولاية البرنامج.

60 - ولاحظت اللجنة أنه إضافة لتوصياتها والتوصيات المتضمنة في التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، اتخذ البرنامج تدابير مناسبة لتحسين تركيز أنشطته ولتعزيز التنسيق بين الوكالات ولتقوية شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة.

61 - وانتاب اللجنة شعور قوي بضرورة مواصلة البرنامج تركيز عمله على المواضيع الأساسية المرتبطة بالإدارة العامة وهي تحديداً الاحتراف المهني والنزاهة والمساءلة لدى موظفي الخدمة المدنية. وسيؤدي هذا التركيز إلى المواءمة بين عمل البرنامج وجدول الأعمال المتعدد السنوات الذي وافقت اللجنة عليه.

62 - وأوصت اللجنة بضرورة مواصلة البرنامج تقوية قدراته لدعم تحقيق خطة التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبينت أن جوائز الخدمة العامة ينبغي أن تواصل التركيز على الابتكار في الإدارة العامة وتعتبر الأبعاد الجنسانية للمسألة حاسمة في تحقيق تلك الأهداف.

63 - وأحاطت اللجنة علماً بالخطوات الهامة التي اتخذها البرنامج وأوصت بأن يواصل عمله في مجال التنسيق بين الوكالات، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

64 - وأثنت اللجنة على الأمانة العامة لجودة وحجم العمل الكبير الذي أنجزته بما تملكه من موارد مالية وبشرية محدودة، ولا سيما في ما يتصل بتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأوصت أيضاً بتوفير الموارد الكافية للبرنامج من أجل تعزيز استمرار المنتجات الرئيسية الصادر بها تكليف، مثل: شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، ودراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية، وجوائز الأمم المتحدة في مجال الخدمة العامة، والتقارير العالمي عن القطاع العام. وإضافة لذلك، فإن المنتدى العالمي المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم، في ضوء ما يتطلبه من شراكات في التحضير له، بحاجة لاهتمام خاص.

65 - وأوصت اللجنة بأن يبسر البرنامج التفاعل فيما بين البرلمانيين وموظفي الخدمة المدنية وتبادل المعارف فيما بينهم بهدف تدعيم وكفالة استمرارية آليات الإدارة العامة وخصوصاً في البلدان النامية.

66 - وسلطت اللجنة الضوء على ضرورة استثمار البرنامج موارد إضافية لترجمة منتجاته، بما فيها شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية بهدف تعزيز الدعاية لها وتحسين وصولها إلى جمهور أوسع.

67 - وأوصت اللجنة بمواصلة البرنامج بذل جهوده لزيادة قدراته في مجال دراسات الحالات الفردية وتطوير منهجيات في مجال الحوكمة والإدارة العامة. واقترحت إجراء دراسات ذات منظور إقليمي بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية أو منظمات إقليمية أخرى.

68 - وعند انتهاء المناقشات، قُدمت ثلاثة عروض. فقدم، بداية، أويونغ كيم، من جامعة كيونغ هي في جمهورية كوريا، عرضاً حول المنتدى المدني

العالمي، وهو مبادرة مشتركة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ويركز المنتدى على القيم المدنية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة المدنية في الحوكمة العامة والعالمية، والعمل المدني بشأن جدول الأعمال العالمي، بما في ذلك تغير المناخ. ثم قدمت جيرترود شليكر من المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات معلومات مستكملة عن أنشطة بناء القدرات التي نفذتها منظماتها مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجال الإدارة العامة ومراجعة الحسابات الحكومية. وسلطت الضوء على إنشاء منبر مشترك بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في مجال المساءلة العامة. وفي النهاية، قدم ناريش سينغ من لجنة التمكين القانوني للفقراء لمحاضرة عامة عن مهمة هذه اللجنة وعملها. وناقش مختلف جوانب التمكين القانوني وآثاره على الحوكمة والإدارة العامة.

هاء - منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجري في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

69 - قدمت الأمانة العامة مذكرة (E/C.16/2008/5) عن الإدارة العامة وموضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجري في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وجرى التأكيد أولاً على أهمية التنمية المستدامة وتغير المناخ. وجرى، ثانياً، تحديد تحديات الحوكمة والإدارة العامة التي تواجهها البلدان في ترجمتها لتوافق الآراء العالمي بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ. وثالثاً، جرى استكشاف الاستراتيجيات الرامية إلى مساعدة المؤسسات العامة والشركات والعمليات على مواجهة هذه التحديات. ورابعاً، جرت دراسة احتياجات الحكومات في مجال تنمية قدراتها على توفير بيئة مواتية للتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، واستخدمت لذلك دراسات فردية وأمثلة عن ممارسات ناجحة في بلدان مختارة. وأخيراً، قدمت توصيات في مجال السياسات العامة لكي ينظر فيها ويعتمدها ويتابعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدول الأعضاء والأمانة العامة.

70 - وركز مقدم العرض من الأمانة العامة على الأبعاد المتعددة الأوجه للاستدامة البيئية التي ترتبط بتحديات وطنية وعالمية على حد سواء. فعلى المستوى الوطني، جرى تصنيف هذه التحديات ضمن خمس مجموعات رئيسية من البلدان تتفاوت فيها الموارد الطبيعية ومستويات التنمية. وتألف التصنيف، لغايات تعليمية وتحليلية، من المجموعات التالية: (أ) البلدان السائرة بسرعة على طريق التصنيع، (ب) والبلدان المعتمدة على موارد غير متجددة، (ج) والبلدان الغنية بالموارد المتجددة، (د) وأقل البلدان نمواً الفقيرة الموارد، (هـ) ومجتمعات ما بعد الصناعة التي اكتمل نموها. وعلى المستوى العالمي، شملت التحديات الخاصة بالاستدامة البيئية أموراً منها، تغير المناخ، والتنوع الأحيائي، واستنفاد مصائد الأسماك في المحيطات، وارتفاع أسعار الأغذية، وغياب البنية التحتية الكافية في الأرياف وانعدام فرص العمل خارج نطاق المزارع، وتدهور الأراضي وتحويلها، والجفاف، والتصحر، مع تركيز خاص على أفريقيا.

71 - ونظراً لنقاط الضعف الأكيمة في الترتيبات الطوعية وضرورة تنظيم العلاقة المعقدة بين الأسواق والبيئة بصورة فعالة، فإن الأمر سيتطلب، في مجال وضع السياسات، مزيجاً من المبادرات والنماذج الابتكارية التي تعتمد الترهيب والترغيب. وبدأت بعض الأمثلة تبرز في مدارس هندسة الخيارات الناشئة حديثاً التي تدعو إلى حث الناس على اتخاذ قرارات يمكنها تحسين حياتهم دون إلحاق ضرر بالبيئة. كما بدأت تبرز أدوات ابتكارية أخرى مثل معايير التكنولوجيا والتدابير الضريبية كالضرائب المفروضة على الكربون، والصناديق الائتمانية العامة والصناديق الائتمانية التي تنظر إلى الغلاف الجوي كمسؤولية عالمية.

72 - وحدد أعضاء اللجنة خمس فجوات رئيسية في تعميم مراعاة التنمية البيئية والتنمية المستدامة في عمليات صنع السياسات: التباينات بين الخطاب العالمي والتنفيذ على المستوى الوطني ومستوى المجتمعات المحلية؛ (ب) والتفاوت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال نقل التكنولوجيا؛ (ج) وانعدام التنسيق الأفقي (كالتنسيق بين الحكومات الدولية وفيما بين الوزارات) والحوار والتنسيق الرأسيان (مثلا السياسي مقابل الإداري، وفي المنازعات بين الحكومات، وبين الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال الحوكمة بما فيها المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص)؛ (د) ودور

المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، مقابل الحوار بين الحكومات والقيادة في تنظيم النظم الإيكولوجية؛ (هـ) وأدوات وآليات الاستدامة البيئية القائمة على العرض مقابل تلك القائمة على الطلب.

تعليقات اللجنة واستنتاجاتها

73 - فيما يتعلق بالفجوة القائمة بين الخطاب العالمي وتنفيذ سياسات بيئية فعالة على المستوى القطري، شددت اللجنة على الإدارة على أساس النتائج وبدء العمل بالمعايير الخاصة بالإنجازات المتوقعة في مجال الاستدامة البيئية.

74 - وفيما يتعلق بالنقل غير الكافي للتكنولوجيا بين بلدان العالم المتقدمة والبلدان النامية، شددت اللجنة على الاحتياجات المختلفة للبلدان وضرورة معالجة الأسباب التي تقف وراء انعدام القدرات التكنولوجية.

75 - وفيما يتعلق بالتحدي المتمثل في الحوار بين الوكالات وبين المنظمات، أبرزت اللجنة أهمية نشر المعلومات بشأن مدى تشارك مختلف الوزارات وجهات الحكم الفاعلة في الشواغل البيئية. وسلطت اللجنة الضوء أيضاً على أهمية التواصل فيما بين المنظمات والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيسير بناء القدرات والتدريب وعقد الاجتماعات بين أصحاب الشأن المتعددين.

76 - ورابعاً، حددت اللجنة بضعة دول قيادية، وهي دول تضم حدودها نظم إيكولوجية ضخمة، كبداية مواتية في عملية إيجاد توافق آراء دولي وتعاون أوسع بشأن الاستدامة البيئية.

77 - وأخيراً، ناقشت اللجنة مختلف منهجيات الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة. ونظرت في المفاضلة بين تنظيم أعمال المصنعين الصناعيين على مستوى العالم وإيجاد هياكل حافزة لتعديل الأنماط والسلوكيات الاستهلاكية.

78 - وشددت اللجنة، عموماً، على أهمية توضيح وإبراز الروابط فيما بين: (أ) النمو الاقتصادي، والفقير والبيئة؛ (ب) وتنمية القدرات، والبيئة والحوكمة؛ (ج) والبيئة والأهداف الإنمائية للألفية.

واو - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحة للدورة المقبلة للجنة الخبراء والاستعراض الأولي لمشروع تقرير اللجنة

- 79 - وافقت اللجنة على الموضوع الرئيسي وهو العامل البشري في بناء القدرات والتنمية، وناقشت المواضيع الفرعية لدورتها الثامنة.
- 80 - ووافقت اللجنة على عقد دورتها الثامنة في الفترة من 30 آذار/مارس إلى 3 نيسان/أبريل 2009، كما وافقت على جدول الأعمال التالي لكي يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- 1 - العامل البشري في بناء القدرات والتنمية.
 - 2 - خلاصة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجال الحوكمة والإدارة العامة.
 - 3 - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية.
 - 4 - منظور الإدارة العامة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2009: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي.
- 81 - واعتمدت اللجنة مشروع التقرير عن دورتها السابعة.

زاي - الاحتفال بالذكرى السنوية الستين

- 82 - ترأس رئيس اللجنة الاحتفال. وأعرب ليو ميروريس (هايتي)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية لما قدمه من مساعدة عظيمة للدول الأعضاء ولمواطنيها، وخصوصاً في تنفيذ خطة التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المساهمات الأخرى التي قدمها البرنامج دعمه لتحسين الشفافية والمساءلة في عملية تخصيص الموارد العامة وتحقيق اللامركزية وتحسين تقديم الخدمات.

- 83 - وأعطى السيد شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لمحة عامة عن تطور البرنامج. وأشار إلى قرار الجمعية العامة 200 (د-3) الذي شكل بداية أنشطة المساعدة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم

المتحدة. وأشار إلى الإنجازات الرئيسية والتحديات التي واجهها البرنامج على مدى تاريخه الذي امتد 60 عاماً. وشدد بصورة خاصة على قدرة البرنامج على تيسير الوصول إلى المعلومات، ودوره القيادي في أنشطة الدعوة والبحوث والتدريب، وسجل نجاحاته في تقديم الخدمات الاستشارية التقنية وبناء القدرات. وتسهلاً لهذه المساعي، أيدت الجمعية العامة في عام 2000 شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، ودعمت في عام 2003 يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة وجوائز الخدمة العامة ودعمت كذلك المنتدى العالمي المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم.

84 - ووصف كل من جوزيف موزر من المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وجيرالدين فريزر - موليكتي، وزيرة الخدمة العامة والإدارة العامة في جنوب أفريقيا، ومارك هولزر من جامعة روتجرز والجمعية الأمريكية للإدارة العامة، وهونغرين زو من اللجنة الوطنية للمعلومات والتكنولوجيا في الصين، وأليخاندر كاريلو كاسترو من المعهد الوطني للإدارة العامة في المكسيك كيف نفذ البرنامج أنشطة بناء القدرات بالتعاون مع منظماتهم أو كيف قدم مساعدته التقنية إلى مختلف البلدان النامية.

قائمة الوثائق

جدول الأعمال وتنظيم العمل	2	E/C.16/2008/1
تعزيز القدرات في مجالي الحوكمة والإدارة العامة من أجل التنمية	3	E/C.16/2008/2
خلاصة مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجال الحوكمة والإدارة العامة	4	E/C.16/2008/3
استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة	5	E/C.16/2008/4
منظور الإدارة العامة بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة	6	E/C.16/2008/5
